وجوابه انه من جملة ما يتوقف بهذا الاعتبار فيلزم خلاف
المفروض قطعاً قول المحشي يرجح اى كل من الزيادة والنقصان
الوجود او العدم قبل وجوده مع الجملة وحجان الراجح يمرجح وعدم
يعمها وحجان المرجوح بلا مرجح انتهى وفيه نظر اذ لا توقف
ولا ما يغير ههنا في الحقيقة فما للازم هو الرجحان بلا مرجح على
كلا التقديرين في الحقيقة وانما ذلك بمجرد تقول كما لا يخفى قول
المحشي فان قيل ان اردتم هذا السؤال مع جوابه مذكور في الشرح
وانما الغرض من ذكر المحشي على وجه مخصوص بيان استدراكه بعض
المقالة من عبارات الشارح ههنا لانه لا حاجة ههنا الى ان يقال
لانه ان امكن عدمه مع هذه الجملة يجب ان لا يلزم من فرض عدم
محال اذ يكفي ههنا ان يقال قد لزم هذا المحذور لانه لا شك وانه
في زمان عدمه الى الاخر ويمكن دفعه بان مقصود الشارح بيان
المقدمة الثانية على وجه لا يرد عليها ذلك السؤال ثم لا بد من
ضم هذه المقالة الى سائر العبارة وههنا بحث من وجهين
الاول ان هذا التوديد قبيح جدا بعد قوله وهو وجود الممكن
تارة وعدمه اخرى مع تحقق جملة ما يتوقف عليه وجوده
الى الاخر الثاني انه يجوز ان يكون الايجاد والتاثير في الزمان
الاول والتاثر وحصول المعلول في الزمان الثاني فلا يتم قوله
ان الايجاد غير متحقق حالة العدم فضلا عن كونه ظاهرا لا
يقال ان الايجاد ان كان نفس حصول المعلول فلا يتصور التخلف
عنه لان تخلف الشئ عن نفسه محال وان كان غيره يكون موجبا
في الحال له في الزمان الثاني فلغيره ايجاب آخر فيتسلسل لانا
نقول انه على تقدير ان يكون غيره ليس موجبا له بل ايجابا و
الا لزم التسلسل مطلقا سواء كان في زمان حصول المعلول
او قبله وسواء كان مغايرا له او لا ولا يقال ايضا ان العلة اذا

اوجب

اوجب في الحال حصول المعلول بعده فيلزم ان لا يكون
معلول حال الايجاب وبالعكس فليس حصوله لايجاب العلة
له لانا نقول ايضا ما ذكرتم اولا بل يقال في الجواب عنه ان
الضرورة حاكمة باستحالة كون الايجاد والايجاب في الزمان
الذي قبل زمان حصول المعلول فان معنى الايجاب هو
ان يكون وجوده مستندا الى وجود العلة ومتعلقا به
بحيث لو ارتفعت ارتفع بتمامه وبالجملة فليس وجود المعلول
عن علة غير ايجادها وايجابها له ويمكن الجواب عن البحث
الاول بان التوديد المذكور مبني على ابقاء قوله وهو و
جود الممكن تارة الى الاخر على ظاهره تارة وعلى حوفه عنه
تارة اخرى قول المحشي فجوابه فيه بحث من وجهين الاول ان
الايجاد لو جعل من جملة العلة لكفى في تقرير الدليل ان يقال
ان وجد الايجاد لوجد المعلول لامتناع تخلف الوجود
عن الايجاد بناء على ما مر وان لم يوجد فلا يمتنع وجوده
من غير ايجاد العلة له الثاني ان الايجاد لو جعل من جملة
العلة لزم انحصارها في المركبة مع انهم قسموا العلة الى
المركبة والبسيطة وقالوا ربما يكفي مجرد الفاعل البسيط في
المعلول من غير ان يكون هناك شئ آخر اصلا ويمكن دفع
الاول بان المقصود ههنا بسط الدليل وزياده توضيحه
والثاني بان الكلام مبني على مذهب من انكر وجود العلة
التامة البسيطة وهو الحق الحقيق بالقبول والاذعان
قول المحشي ففساده ظاهر لان الكلام في الممكن هذا امتا
تنبيه او دليل على الحكم بالظهور لان بداهة الحكم لا ينافي
كون الحكم بداهته عليه نظريا ويمكن ان يكون المراد ان
فساده ظاهر بعد الاثبات بان الكلام في الممكن الخاص اذ كل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)